



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

٢٦

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٦٨ - ١٣٢١٩

العنوان: العهد المكي لبطون الراجي محمد الحارث بن جوار السعدي

المؤلف: البري - بنبركي - حمزة بن محمد

تاريخ النسخ: ١٢٠٤ - ٥

اسم الناسخ: - - - - -

عدد الأوراق: ٤٩ - ط ١٥٠٠

ملاحظات: - - - - -

٢١٦١

ع. ش

العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز
 التقليد، تأليف الشرنبلالي، حسن بن عمار - ١٠٦٩ هـ.
 كتب سنة ١١٠٣ هـ.

٢٠ × ١٤ سم

١٥ س

٢٩ ق

نسخة حسنة، خطها نسخ مهتاد، الأوراق منفردة.

٦٦٢٨

الأعلام ٢: ٢٢٥ الظاهرية (الفقه الحنفي) ١: ١٥٩

١- أصول الفقه الاسلامي - المؤلف بد تاريخ

النسخ

٢٨ / ١ / ٨

١٤٠٨ / ٦ / ٢٢

٢١
هَذَا كِتَابُ

العقد الفريد ببيان الرّاجح من الخلاف

في جواز الثقلية ناليف

العالم العلامة حسن

الشرنبلالي الحنفى

عفى الله تعالى

عنه المصنف

اجمع

امير

تم



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل هذه الامنة خيرا مما اخرجت
للناس ووضع عنا الاصر والاعلال وظهرنا من
رجس المخالفة والادناس وجعل العلماء المجتهدين
بين الانام اعلاما ممد بهم قواعد الشرح
واوضح بارائهم معضلات الاحكام اكراما لنبال
الفلاح من اتبع احدا منهم الى يوم الواقعة اذا انفا
حجة فالهنة واختلافهم رحمة واسعة تضي
الفاو ببانوار افكارهم وتسعد النفوس
بانساج اثارهم فله الشكر على فضله المزيدي
وله الحمد على نعمه التي لا تحصى واعلاها كلمة

التوحيد

التوحيد **اشهد** ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له اله تقربا بالكمال وتوحيدها بالمجا
والاكمال **واشهد** ان سيدنا وسندنا وذخرنا
وملاذنا محمدا عبده ورسوله خيرتنا
اذا انقطعت الاوصال وتواصلت العلايق
وعرضت الاعمال ولم يتوالا المجاز والقصاص
او المزيدي فيض الملك المنعالي **والصلاة**
والسلام على هذا النبي الكريم الرؤوف الرحيم
الفايل بعثت بالحقيقة السمحة السهلة وقال
ايضا الدين يسر ولرسيد الدين احد الاعلى
وعلى اله الكرام وصحبه المرفيق اشرف مقام
الى يوم القيامة **وليعبد** فيقول العبد
الواثق بكم ربه الوفي ابو المخلص حسن
الشر نبلا الى الخفي قد ورد **سؤال**
في رجل حنفي المذهب يسيل منه دم او نحوه

اراد تقليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض
 الموضوع بذلك الخارج وتقليده ايضا في عدم النقض
 بالمسألة المذكورة معه كما قال به الامام العظيم
 ابو حنيفة مطلقا فقل بجوزله التقليد وما
 الحكم في ذلك ان بسطوا الجواب لكم الثواب من اليرم
 الوهاب **فاجبت** يجوز التقليد من غير
 تقليد بالعد مجانباً للتقليد صاحباً
 للتوفيق بالتحقيق وسأذكر عن إمامنا جواز
 ذلك بحمل من الفروع كقول أهل الأصول
 ان شاء الله تعالى **وجمعة** بعده الاوراق
 امثالا لاضر النبي عليه الصلاة والسلام
 حيث امزج جمع العلم والتقليد **وسميت**
 العقد الفريد لبيان الدراج من الخلاف في جواز
 التقليد راجيا من الله سبحانه وتعالى القبول
فهو خير مسئول والكرم مأمول **فقلت** نعم يصح

تقليد

تقليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الموضوع
 بما يسئل من ديموفيتج سوا كان من المخرج او غيره
 وسوا كان التقليد لمعدور او ساله من العذر
 وسوا كان التقليد بعد العمل بما يخالفه من
 مذهب ابي حنيفة او كان قبل العمل به ولكن على
 المقلد الانشيان مما هو مستنوز ومستحب
 عند الامام ابي حنيفة **وهو** شرط عند الامام
 مالك كان يتوضا ثانيا ويأمر بتبامو اليها غسله
 مدلكا جسده **فازقلت** كيف هذا مع قول
 العلامة الشيخ الامام كمال الدين ابن ابيهمام
 في تحريزه **مسئلة** لا يرجع فيما قلده فيه
 اى عمله به اتفاقا انتهى **قلت** لا يمنع ذلك
 ما قلناه من صحة التقليد لحمل المنع على خصوص
 العين لا خصوص الجنس **وهذه** المسئلة ذكرها
 الامدى وابن الحاجب ابو عمر عثمان في الاصول

مطلق
 التقليد بعد العمل

وتبعه في جمع الجوامع وغيره **ونقصه** كما في
شرح اصول ابن الحاجب العام وهو غير المجتهد
اذا عمل بقول مجتهد في حكم مسئلة فليسر له الرجوع
الى غيره اتفاقا لانه التزم ذلك القول بالعمل
به **واما** قبل العمل بقله الرجوع الى غيره
من المجتهدين انتهى ونظر فيه بما في كلام غير
ابن الحاجب والامدى وموافقتهما بما يشعر
باثبات الخلاف بعد العمل بقله التقليد بعد
العمل بقول من قلده كما في حاشية العلامة
ابن ابي شريف وغيره **وسند ذكر** عن
ابن امير حاج شارح التحرير وتبعه في شرحه
السيد بادشاه مانصة قال الزركشي ليس
كما قال لا يعنى الامدى وابن الحاجب ففى كلام
غيره مما يقتضى جريان الخلاف بعد العمل
ايضا انتهى **اذ قلنا** اتباع الفايئ لجواز التقليد

بعد العمل بقول غير من قلده وعمله ايضا الفايئ
بالمنع ليس على اطلاقه لان القول بالمنع مصرية
التقليد بعد العمل بمحمول على ما اذا بقى من آثار
الفعل السابق وان يؤدى الى تلقيق العمل بشى مركب
من مذهبهين لقول العلامة المحقق الشهاب بن
حجر في شرح المنهاج يتعين حمله اى حمل ما قاله
ابن الحاجب والامدى على ما اذا بقى من آثار
العمل الاول لما يلزم عليه مع الثانى تركيب حقيقة
لا يقول بها كل من الامامين كالتقليد الامام الشافعي
فى مسح بعض الراشر والامام مالك فى طهارة
الكلب فى صلاة واحدة وكما لو افتى بدينونة
زوجته فى نحو تعلين فملك اخيهما ثم افتى بانه
لا يدينونة فاراد ان يرجع للاولى ويعرض عن
الثانية من غير اياتها **وكان** اخذ بالسقعة
تقليد الامام اى حقيقة رحمه الله ثم استحققت

عليه فأراد تقليد الإمام الشافعي في تركها
فيمتنع فيهما لأن كلام الإمامين لا يقول به
حينئذ **فاعلم ذلك** فإنه مهم ولا يعتد بظاهر
ما مر انتهى يعني من كلام ابن الحاجب وضروافه
انتهى **وقد** اتبع ذلك العلامة بن قاسم في حاشيته
لكنه انتقد التصور فقال **قوله** كما زافني إلى
أخيه في شرح الرملي كأن أفتي شخصين بدينونة
زوجته بطلا فمما سكرها ثم نكح بعد انقضاء
عدهما اختما مقلداً إيا حنيفة بطلاق
المكدر ثم أفتاه الشافعي بعدم الحث فيمتنع
عليه أن يطا الأولى مقلداً للشافعي وأن يطأ
الثانية مقلداً لأبي حنيفة لأن كلام الإمامين
لا يقول به حينئذ كما أوضح ذلك الرملي رحمه
الله تعالى في فتاويه رداً على من زعم خلافه
معتزاً بظاهر ما مر انتهى يعني من كلام ابن الحاجب

وموافقيه انتهى **قوله** ثم أفتي إلى أخيه في هذا
المثال نظر سيظهر **قوله** ثم استحقت عليته
أي كان باع ما أخذه بشقة الجوار ثم استحقت
قوله لأن كلام الإمامين فيه نظر في الأولى
أدقضية قولاً الثاني فيهما أن الزوجة الأولى
بأقية في عصمة وإن الثانية لم تدخل في عصمة
فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير
إبائه موافق لقوله فليتنامل انتهى عبارة العلامة
ابن قاسم في حاشيته وكذلك **نبه** على حمل كلام
ابن الحاجب وموافقيه العلامة ختام المحققين
الشيخ شمس الدين محمد الرملي رحمه الله في شرحه
كما قال العلامة ابن حجر ولا ينال في ذلك الجوار التقليد
بعد العمل قول ابن الحاجب كالامدى من عمل في
مسئلة يقول إمام لا يجوز له العمل فيها يقول
غيره اتفاقاً النعير حمله على ما إذا اتفقوا

العمل الاول ما يلزمه عليه مع الثاني تركب
 حقيقة لا يقال بما كل من الامامين كنفليد الشا
 رضى الله عنه في مسح بعض الراشرو الامام
 ما لك في طهارة الكلب في صلاة واحدة **وقد**
 ذكر السبكي في فناويه خوذ لك مع زيادة ايضاح
 وتبعه جمع عليه حيث قالوا انما يمتنع تغليد
 الغير في تلك الحادثة بعينها لا مثلها خلافا للشارح
 المحلى انتهى **وسند** عز ابن الهمام ما يفيد
 هذا انتهى **ثم قال** الرتلى كما لو افتى شخص بدينونة
 زوجته في نحو تغليد فتم اخفها ثم افتى بعدم البينة
 فاراد رجوعه للاولى واعراضه عن الثانية
 من غير اباتتها فهو ممتنع لان كلام الامامين
 لا يقول به جينيد كما اوضح ذلك الوالد رحمه
 الله في فناويه راد اعلى من زعم خلافة معتبرا
 بظاهر ما مر انتهى يعني ما مر من كلام ابن الحاجب

وتابعيه **وسند** ان شأ الله تعالى
 عن شرح التحدير لتلميذ ابن الهمام ما يوافق قول
 العلامة بن حجر والمحقق الرتلى **وانما** قدمت هـ
 كلاما لما فيه من زيادة الايضاح ليبيانا لمراد
 بالمنع المنع في خصوص الغير او بقا اثر من الفعل
 السابق يؤدى الى ما لا يقول به كل من الامامين
وهو المعتبر عنه بالنسبة وما فيه من مرة ما يتوهم
 من ظاهر عبارة ابن الحاجب من رد ما صرح به في
 شرح جمع الجوامع للشيخ خالد الزهرى رحمه
 الله مستند لذلك لا يهاجم حيث قال واذا عمل
 العامى يقول بجهنم في حادثة فليسر له الرجوع عنه
 الحقوى غيره في مثل تلك الواقعة اجماعا كما نقله
 ابن الحاجب وغيره انتهى عبارة الشيخ خالد رحمه
 الله **وانت ترى** انه ليس في كلام من جمع
 الجوامع ولا كلام ابن الحاجب التصريح بالمنع

عن مثل ما قلده فيه بل احتمالاً **ولنا** ان منع
 ذلك الاحتمال وتقول ليس في كلام ابن الحاجب
 وجمع الجوامع الا المنع عن الرجوع من غير ما قلده
 فيه وعمله لا عبارة ابن الحاجب التقليد هو
 العمل بقول الغير من غير حجة **ثم** قال ولا يرجع عنه
 بعد تقليده اتفاقاً وفي حكم اخر المخنار جوازاً لنا
 القطع بوقوعه ولزم ان ينهي **لان قوله** وفي حكم
 اخر يراى به حادثة اخرى اعم من مماثل ما فعله
 او تخالفه وان اريد به ما يخالفه فقط قلنا المنع
 وكذا الكلام على عبارة جمع الجوامع **وستذكر**
 ما يحقق هذا ان شاء الله تعالى **فهذا قد علمت**
 به جواز التقليد بعد العمل في جنس ما عملت
 ثم رايت موافقة هذا في مولف السيد الامام
 الشريف على السهمودي الشافعي سماه العقد
 الفريد في احكام التقليد المخنار ان كل مسئلة

انقل عمله بما فلا مانع من اتباع غير مذهبه
 الاول وبه يعلم ما في حكاية اطلاق الاتفاق
 على المنع ولعل المراد اتفاق الاصوليين ثم
 ان كان المراد من منع الرجوع حيث عمل في الواقعة
 غير تلك الواقعة المنقضية لا ما يحدث بعدها
 من جنسها **فهو** ظاهر كحفي سلم شفقة بالجوار
 عملاً بعقيدته ثم عن له تقليد الشافعي حتى
 ينزع العقار بمن سلمه له فليس له ذلك كما انه
 لا مخاطب بعد تقليده للشافعي باعادة ما مضى
 من عباداته التي يقول الشافعي يبطلها
 لمضيتها على الصفة في اعتقاده فيما مضى ولو تكرر
 هذا الحق بعد ذلك لعقار اخر قلده الشافعي
 في عدم القول بشفقة الجوار فلا يمنعه ما سبق
 من ان يقلده في ذلك فله ان يتبع من تسليم العقار
 الثاني فان قال الامدي وابن الحاجب ومن تبعهما

بالمنع في مثل هذا وعموا ذلك في جميع صور ما
 وقع العمل به أولا فهو غير مسلم ودعوا الانفاق
 عليه ممنوعة فقي الخادم ان الامام الطرطوشي
 رحمه الله صلى الله عليه وسلم اقيمت صلاة الجمعة وهم
 الفاضل ابو الطيب الطبري بالكبير فاذا
 طائر قد رزق عليه **فقال** انا خبلي ثم احرم
 ودخل في الصلاة انتهى **قلت** ومعلوم انه
 انما كان شافعيًا يتجنب لصلاة برزوا الطائر
 فلم يمنعه عمله اي السابق مذهب في ذلك من
 تقليد المخالف عند الحاجة اليه وفي الخادم
 ايضا ان الفاضل ابا عاصم العامري الحنفي كان
 يقف على باب مسجد الفقال والمؤذن يؤذن
 المغرب فترك ودخل المسجد **فلما** رآه الفقال
 امر المؤذن ان يثنى الاقامة وقدم الفاضل فقدم
 وجهه بالشملة مع القراءة واثنى بشعار الشافعية

في صلته انتهى ومعلوم ان الفاضل ابا عاصم
 انما يصلي قبل بشعار مذهب فليمنعه سبوعمله
 بمذهبه في ذلك ايضا **ثم قال السيد السهمود**
ثم رايت في فتاوى الثقي السبكي انه سئل عز ذلك
 في ضمير مسائله ان قال السبكي ودعوى
 الانفاق فيما تروى في كلام غير مما يشعر
 باثبات الخلاف بعد العمل ايضا وكيف يمتنع اذا
 اذا اعتقد صحته ولكن وجه ما قاله انه
 بالترامه مذهب امام مكلف به ما لم يظهر
 له غيره والعام لا يظهر له الغير بخلاف المجتهد
 حيث ينتقل مرامرة الى اماره هذا وجه ما
 قاله الامدي وابن الحاجب ولا بأس به لكني
 ارى تنزيهه على خصوص الغير فلا يبطل غير ما
 فعله وله فعل جسيمة بخلافه انتهى عبارة
 السيد ملخصا **واعلم** ايضا انه يجوز العمل



يحمل مسائل كل منها على مذهب امام مستقل
لما علمه ولفقوا العلامة ابن الطهام وهل يقبله
غيره اى غير من قلده او لا في شئ في غيره اى غير
ذلك الشئ كان يعمل او لا في مسئلة بقول الحقيقة
وثانيا في اخرى بقول محمد بن ابي الخطاب كما ذكره
الامدى وابن الحاجب نعم للقطع بالاستقراء
الثام بانهم اى المستفتين في كل عصر من زمن
الصحابة وهل جرت اكانوا يستفتون مرة
واحدة ومرة غير مرة من مقيتيا واحدا
وشاع ونكرو ولم ينكر انتهى كذا في شرح ابن
قلت وفي هذا بيان منه ان المراد من المنع
منع التقليد في جسر ما عمل به فينا قسوما
مضى الا ان يحمل ما في هذا على غير المختار ولا
يمنع منه دعوى الاجماع لما تقدم من عدم
تسليمه وحمل المنع على بقا اثر يودى الى الجمع

ولم يوجب على احد ان يتخذ مذهب رجل
من الائمة فيقلده في كل ما ياتي وتدرى وغيره
والثام ليس بتدريج في الوقا به **قلت**
ولو تدرى لا يلزمه كما لا يلزمه البحث عن العلم
واسد المذاهب على المعتمد قال السيد السهمودي
وقال ابن خرملة لا يحمل الحاكم ولا مقت ثقله رجل
فلا يحكم ولا يفتى الا بقوله **وقول** ابن خرملة لم يؤخذ
به وهو كما حكى عنه من دعواه الاجماع على ان
متبع الرخص فاسق ومؤمره وودها اقرب الى الشيخ
المفتون على علمه وصلاحه العلامة غرا الدين ابن
عبد السلام في فتاويه لا يتغير على العمى اذا
قلد اماما في مسئلة ان يقلده في سائر المسائل
الخلاف لان الناس من رلدوا الصحابة الى اظهر
المذاهب يسألون فيما يسبح لهم العلماء المختلفين
من غير تمييز وسوا اتبع الرخص في ذلك والغرام

لان من جعل المصيب واحدا ونوا الصيغ لسم
 يعينه ومن جعل كل مجتهد مضييا فلا انكار
 على من قلده في الصواب وقالا ايضا وانما ملأنا
 بعضهم غرابا من خرم من حكايته الاجماع على منع
 تتبع الرخص من المذاهب فاعلمه محمول على من تتبع
 من غير تقليد لمن قال بها او على الرخص لم يسه
 في العقل الواحد كذا في العقد الفريد في الحكم
 التقليد للسيد على التمهودى الشافعى بل قيل
 لا يصح للعامة مذهب لان المذهب لا يكون الا لمن
 له نوع نظر وبصيرة بالمذهب فلم يقرأ كتابا
 في فروع مذهب وعرف قنادى امامه واقواله
واما من لم يتأهل لذلك بل قال انا حنفى او
 شافعى لم يصرف من اهل ذلك المذهب مجتهد هذا
 كما لو قال انا فقيه او نحو لم يصرف فقيها او نحو
وقال الامام صلاح الدين العلاءى والذى

صرح به الفقهاء في مشهور كتبهم جواز الانتقال
 في آحاد المسائل والعمل فيها بخلاف مذهب
 اذا امكن على وجه التبع للرخص انتهى **قلت**
 والمراد بخلاف مذهب المسائل التى عمل بها لا التى
 اعتقدها به ومن عمل لقول الكمال ثم حقيقته
 الانتقال الى غير المذهب كما يتحقق في حكم مسئلة
 خاصة قلده فيه وعمل به والافقولة قلدها باحقيقة
 رحمه الله فيما اختلفت به من المسائل مثلا والنزمت
 العمل به على الاجمال **وهو** لا يعرف صورها ليس
 حقيقة التقليد بل هذه حقيقة تعليل التقليد
 او وعده كانه التزم ان يعمل بقول الحقيقة فما يقع
 له من المسائل التى تختلف في الوقائع فاذا ارادوا
 يعنى المشايخ القائلين من الحقيقة بان المنقل
 من مذهب المذهب ثم يستوجب التغير اذا اراد
وهذا التزم فلا دليل على وجوب تباع

المجتهد المعبر بالشرامه نفسيه ذلك قوله او نية
 شرعا **فذلك** وكذلك لا يلزم بالعمل على الصحيح كما
 تقدم انتهى بل الدليل اقصى العمل بقول المجتهد المعبر
 فيما اذا اخرج اليه بقوله فاسئلوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند طلب
 حكم الحادثة المعينة حينئذ اذا ثبت عنده قول المجتهد
 وجب عمله به انتهى كما نقله السيد على التمهودي
 رحمه الله تعالى **ثم** قال التمهودي واذا افتناه
 مفتيان واخلفا فخير على الاظهر انتهى وقيل الملتزم
 كونه يلزم بمعنى انه ان عمل بحكم تقليد المجتهد
 لا يرجع عنه اى غرد ذلك الحكم وفي غيره اى غير
 ذلك الحكم له تقليد غيره من المجتهدين **وهذا**
 القول في الحقيقة تفصيل لقوله وقيل لا قال المحقق
 يعنى ابراهيم ومو يعنى هذا القول الغالب
 على الظركناية عن كمال قوته بحيث جعل الظن

منقلا

منعلا بنفسه فلا يتعارف بما يخالفه **ثم** بين وجه
 غلبته بقوله **لعمري** ما يوجب اى لزوم اتباع
 من التزم تقليده شرعا اى ايجابا شرعيا اذ لا يجب
 على المقلد الا اتباع اهل العلم لقوله تعالى
 فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وليس
 التزامه من الموجبات شرعا وسيخرج اى يشبه
 منه اى من جواز اتباع غير مقلده الاول وعدم
 التصديق عليه جواز اتباعه بخلاف المذاهب اى
 اخذه من المذاهب ما هو الامور عليه فيما يقع من
 المسائل ولا يمنع منه ما نفع شرعا اذ للانسان
 ان يسلك المسلك الاخف عليه اذا كان له اى للانسان
 اليه اى ذلك المسلك الاخف سبيلا **ثم** بين السبيل
 بقوله بان لم يكن عمل باخر اى بقول اخر مخالفا لذل
 الاخف فيه اى في ذلك المحل المختلف فيه انتهى
 عبارة السيد ادا شاه **وقال** ابراهيم حاج عقب

كلام الماتر ابن الهمام في هذا المحل ما نصه وقال
ايضا يعني شيخه ابن الهمام في شرح لطفه انه عقب
ما قد مناه من بيا الحقيقة الانتقال والغالب
ان مثل هذه يعني الشديداً التي ذكروها
تقالوا المنقل من مذهب لمذهب باجتهاد
وبرهاناً فمستوجباً لتعريفه لا اجتهاداً وبرهاناً
اولى ولا بد ان يراد بهذا الاجتهاد معنى آخر
وتحكيم القلب لان العاقل ليس له اجتهاد فتلك
الشديداً الزامات منهم اى المشايخ لكف
الناس عن تتبع الرخص والاخذ العاقل في كل
مسئلة بقول مجتهد يكون قوله لحق عليه وانا لا اذكر
ما يمنع هذا من العقل والسمع وكوز الانسان
ينتفع ما موافق على نفسه من قول مجتهد مسوغ له
الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة عليه انتهى عبارة
ابن امير حاج **قلت** لكن تعييد الكمال في تحريره

سلوك

سلوك الاخف لعدم العمل بما يخالفه قبله يمنع
التقليد في مثل الحكم على غير المذهب الذي قلده
اولاً فيعود على ما جرح اليه الحق بالتقصير لا فقه
يرجع الى جوارز التقليد في شئ لم يكن عمله بما يخالفه
وفيه منع وتشديد وتخالفة لما هو منصو صر عليه
في المذهب بخلافه كما سند ذكره عن الحق ابن الهمام
نفسه نصاً كما هو مقتضى اطلاقه هنا فيما نقله
عنه فليزى فلا يتجه المنع الا في خصوص عين ما نقله
لانه لا يملك ابطاله بامضائه كما لو قضى به ولا
يتجه المنع في خصوص الجنس وهو الذي يقتضيه نص
قوله **وكان** صلى الله عليه وسلم بحسب ما
خفف عليهم اذ لا يناسبه التقييد بعدم العمل
بما قلده لانه ليس فيه حينئذ تحقيق لان
التحقيق في العمل بما ينشأ في العمل السابق من حبه
منقلد الامام اخر خصوصاً مع العذر وليس فيه

تعلق بما مضى كما يتبين انتهى **ثم قال** الشارح وكان
صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عليهم في صحيح البخار
عن عائشة رضي الله عنها بلفظ عنهم وفي رواية
بلفظ ما يخفف عنهم ايامه وذكر واعدة احاديث
صحيحة دالة على هذا المعنى **قلت** وذلك لقوله تعالى
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر **وروي**
الشعزان وغيره ما حديث انما بعثتم مبشرين
ولم تبعثوا معسرين ولا حد بسند صحيح خير دينكم
ايسه **وروي** الشيخ نصر المقدسي في كتاب
الحجة مرقوعا اختلاف امتي رحمة وتفلة ابن
الاشير في مقدمة جامعة مرقول ما لك وفي المدخل
للبيهقي عن القاسم اي محمد انه قال الخلاف
امه محمد صلى الله عليه وسلم رحمة وتبرج
ما قاله بعضهم على جملة على الخلاف في الاحكام
بما في مسند الفردوس عن ابن عباس مرقوعا

اختلاف اصحابي لكم رحمة لان في المدخل للبيهقي
عن عمر بن عبد العزيز قال ما يسهل من از اصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا الا طرفة لولم
يختلفوا الا نكر رخصة واخرج البيهقي في حديث
ابن عباس رضي الله عنهما قال فبما از اصحابي
بمترلة الجور فيما احدثتم به اهتديتم
واختلاف اصحابي لكم رحمة **قلت** واختلاف
الفتاوية هو منشأ اختلاف الامة **ولما** اراد
هارة وزا الرشيد حمل الناس على موطن الامام
مالك كما حمل عثمان الناس على القرار قال له
ملك ليس الى ذلك سبيل لان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اختلفوا بعدة في الامصار
فحدثوا فعند اهل كل مضر علم **وقد قال** صلى الله
عليه وسلم اختلاف امتي رحمة وهذا كما الصريح
في ان المراد الاختلاف في الاحكام قال السيد علي

السهمودى رحمه الله **وقال** الكمال فى فتح
 القدير من باب الاعتكاف ان الله يحب الاشارة
 والرفق فى كل شئ حتى طلبه فى المشى الى الصلاة
 وان كان ذلك يفتوت بعضها معه بالجماعة
 وكراه الاسراع ونهى عنه وان كان يحصل طها
 كلمتا بالجماعة تخصيلا لفضيلة الخشوع اذ هو
 يذهب بالسرعة انتهى **قلت** وهو معنى حديث
 وفى الجامع الصغير للسيوطى عن عمر مرفوعا
 افضل امتى الذين يخلون بالرخص انتهى **وقال**
 السيد ياد شاه شارح التحرير وما نقله عن ابن
 عبد البر من انه لا يجوز للعامة تتبع الرخص لجماع
 فلا تسلم صحة التقلعة ولو سلم فلا تسلم صحة
 دعوى الاجماع كيف وفى نفسى المنتبغ للرخص
 روايتان عن احمد وحمل الفاضل بوجوب الرواية
 المستقة على غير متناول ولا منفلة وقيد اى جواز

تقليد غير متقلدة متأخر **وهو** العلامة القرا^{في}
 بان لا يترتب عليه اى تقليد الغير ما يمنع عنه
 بايقاع الفعل على وجه يحكم بطلانه المجتهدا
 مع المخالفة الاولى فيما قلده فيه غيره والثا^ث
 فى شئ مما يتوقف عليه صحة ذلك العمل عنده
 فالموصول عبارة عن ايقاع الفعل على الوجه
 المذكور والضمير المفعول للموصول ثم اشار
 الى تصوير هذا التلقين بقوله ثم قلد الشا^{فع}
 فى عدم فرضية الدلالة لاجزاء المقتولة
 فى الوضوء والغسل قلدها لما كان فى عدم نقض
 المشى بلا شهوة للوضوء وصلى ان كان الوضوء
 بدلا لصحت صلاته عندما لا والاى وان لم
 يكن كذلك بطلت عندهما اى عندما لا ولا
 والشافعى ولا يخفى انه كان مقتضى السياق
 ان يذكر بطلت عندهما من غير ذكر الشرط والجزاء

لانه قد علم من الثقله نيل المقلد المذكور
 ترك الدلك ولمس بالاشهوه ولم يعد الوضوء
 لكنه اراد ان يشير الى ان مقلد الشافعي في
 عدم فرضية الدلك لو وقع منه الدلك مع عدم
 اعتقاد فرضية نضح صلاته عندما **لقد**
قلت على هذا ان ينبغي ان يذكر شرطية اخرى
 في ثقله ما للثقله **قلت** اكتفى بذلك لانه يعلم
 بالمقايضة واعتراض عليه بان بطلان الصورة
 المذكورة عند مما غير مسلم فان ما كان مثلاً
 لم يقل ان من قلد الشافعي في عدم الصداق
 ان نكاحه باطل لم يقل الشافعي ان مقلد
 ما الكافي عدم الشهود ان نكاحه باطل انتهى
واورد عليه ان عدم قولهما بالبطلان
 في حق من قلدا احدهما وراعى مذهبه في جميع ما
 يتوقف عليه صحة العمل وما نحن فيه من قلدهما

وخالف

وخالف كلا منهما في شيء وعدم القول بالبطلان
 في ذلك لا يستلزم عدم القول به في هذا **وقد**
 يجاب عنه بان الفارق بينهما ليس الا ان كل
 واحد من المجتهدين لا يجد في صورة التلقين
 جميع ما شرط في صحته بل يجد بعضها دون
 بعض **وهذا** الفارق لا يسلم ان يكون
 موجبا للحكم بالبطلان وكيف يسلم والمخالف
 في بعض الشروط امتوز من المخالفة في الجميع
 فيلزم الحكم بالصححة في الاھون بالطرقتين
 الاولى ومن يدعي وجود فارق آخر وجود
 دليل اخر على بطلان صورة التلقين على خلاف
 الصورة الاولى فعليه بالبرهان **فان قلت**
 لا نسلم كون المخالفة في البعض هو كون من
 المخالفة في الكل لان المخالف في الكل تتبع
 مجتمداً واحداً في جميع ما يتوقف عليه صحته

العمل وممن لم يتبع واحدا **قلت** هذا انما
 يتم لك اذا كان معك دليل من نص واجتماع
 او قياسي قوي يدل على ان العمل اذا كان له شرط
 يجب على المقلد اتباع مجتهده واحد في جميع ما
 يتوقف عليه ذلك فاتبه ان كنت من الصادقين
 والله اعلم انتهى كلام السيد يادشاه رحمه
 الله **واقول** لا يخفى ان السيد رحمه الله يد
 صحة التلقين وغيره يتقيه والثاني لا يحتاج
 الدليل لانه يهدم دليل المذموم حتى يقتضيه
 البرهان الجلي ولا بد من وجوه فالمطلوب
 اثبات دليل لجواز التلقين ولم نجده في كلام
 السيد ووجدنا في كلام ابن الهمام انه يحتاج
 من جواز اتباع المقلد غير من قلده او لا ومن
 عدم النصيب عليه جواز اتباعه رخص المذهب
 من غير مانع شرعي انتهى فنقول ان تلك الرخص

جزئيات المسائل الاجزاءها كسيلة المزارعة
 والمساواة قال الامام الاعظم بعد مجواز
 وقال صاحباه بالجواز وفتح الامام الاعظم
 صور الفقه بشرطها على قول صاحبيه ويتر الصو
 التي لا تقم لفقد شرطها وذلك لعلمه احتياج
 الناس الى الاخذ بقولهم ما فلو جاز التلقين
 ما اشترط للفتحة شرطا وما حكم بطلان
 الصور التي فقدت فيما الشروط ولذا انص
 ايمنا على ان من شرط صحة الافتد بال مخالف
 ان لا يشاهد منه ما يمنع صحة الافتد به عندنا
 كما لو سال منه دم بعد الوضوء او كان عليه
 منى كثير ولم يتوضأ بعد ذلك ولم يغسل المنى
 فلو جاز التلقين وما اشترطوا ذلك فاذن
 الرخص التي تتبع من المذاهب كصحة البيع بالنفا
 والنكاح بلا ولي والنكاح بشهادة امرأتين ورجل

فساق وصحة الصلاة مع لمس المرأة والذكر
مع وجود ما يمتنع عليه ذلك وكنفليده الامام
الشافعي رحمه الله في ازال الكنايات راجع وفي
صحة التوضي بما فيه نجس **وقد** بلغ قلنتين
ولم يطرقيه اثره وصحة الصلاة بعد خروج
دم وفي وفي ثوب به كثير منى وكنفليده الامام
مالا رحمه الله في ازال الماء ازال لا ينجس
الا بالثغير وفي طهارة الارواث ولعاب
الكلاب وباقي المسائل المجتهدين فيها فاذا لم
يكن تكاح الحنفى صحيحا على ما يراه الامام
الشافعي لا يقول بجواز مدراجته لمزاياها بكنية
لقد النكاح من اصله على اصله ولذا قال
ائمة الحنفية ازهد الزوج لو طلقها ثلاثا
له ان يستحكم الشافعي في ابطاله ذلك النكاح
والغا الطلاق الحاص فيه وانما احتيج

الحكم

الحكم لان المقلد في شيء لا يملك ابطاله بعينه
لا زامنا الاجتهاد لا ينقض باجتهاد اخر
بخلاف حكم الحاكم فان المقتضى عليه بخلاف
ما كان يراه له الاحد بالحكم وترك رايه كما
سند كره فالجزيات مشروطة بشرطها عند
القبائل بما تنقضي بانتقامها وتوجد بوجودها
فلا تجد شيئا حاله التلقين ولذا **قال**
العلامة المحقق الشيخ فاسم في ديباجته
تصحيح القدوري ما نصه لا يصح التلقين
في شيء مركب باجتهادين مختلفين بالاجماع كما
اذ اتوضا ومسح بعرض لراسه صلى الله عليه وسلم
الكلب قال في كتاب توفيق الحكم على غوامض
الاحكام بطلت بالاجماع **وقال**
فيه والحكم الملقن باطل بالاجماع المسلمين فلو
اثبت الخط ما لكى حكم الشافعي لم ينفذ وذكر

مثلاً آخر **وقال** كثير من هؤلاء الفضلاء يقولون
الحكم الملقق انتهى ما قاله العلامة قاسم
نليمة خاتمة المحققين ابن الطهمان رحمه الله
وحيث علمنا الاجتماع على أنه لا يجوز التلقيق
لا في التقليد والعمل ولا الحكم به فلا يلتفت
إلى ما فهمه صاحب النفع الوسائل الطرسوي
من نسبه التلقيق لحاكم صدر منه الحكم بجهة
وقف مشتمل على حصة صدر من مجور فحكم
ببطلته ومتوقاضى القضاة حسام الدين الرازي
في سنة إحدى وثمانين وستماية وتنفذه
حينئذ حيث **قال** الطرسوي أن الحكم
المذكور في التحقيق حكم مركب من مذهبين
مذهبي حنيفة لأنه لا يرى الجحد بالسف
ومذهب أبي يوسف فإن الوقف صحيح عنده والحكم
بنفاذ تصرف المجور غير صحيح وعند أبي حنيفة

عكس

عكسه **ثم قال** قلت هذا مشكل لأن
رايت في منية المفتي مثل هذه الواقعة للركبة
من مذهبين **وقد** تصرف فيها على الجواز وصورة
ما ذكره قال الوقفي القاضي بشهادة القنا
على غائب وبشهادة رجل وامرأتين في النكاح
على غائب فانه ينفذ وإن كان من مجور القضا
على الغائب يقول ليس للقاضي شهادة ولا للنسا
في باب النكاح شهادة هذه عبارة المنيته
فقد جعل الحكم وإن كان مركباً من مذهبين
جائزاً فكذلك نقول في هذه المسئلة لأنه حكم
ببطلته الوقفية وإن كان مجوراً عليه للسف
ومن قال أن تصرف المجور نافذ لا يقول ببطلته
الوقف ومن يقول أن الوقف يقول أن تصرفه
بعد الحجر غير نافذ فصارت هذه المسئلة
كسئلة المنيته فاندفع الاشكال انتهى عبارة

عكس

الطرسوسي **ووجه** رد ما فهمه من الحاكم
لم ينصر على انه لفق حكمه وليس في المنيّة ذلك
ولم يتخضر الثلقين طريقا للحكم ليحمل عليه
فان معنى قول المنيّة وان كان من يجوز القضا
على الغائب الى اخره اى من غير خلافة فيه عنده
وعندنا فيه اختلاف ونقول يجوز بمعنى يحل
قائه لا يلزم من النفاذ الحلف فان الحكم على
الغائب فاقد عند شمس الائمة وغيره كما ذكره
القماذى وشهادة الفاستويصم الحكم بها
وان لم يحل والقاضى الرازى لا يقدم على
حكم الاوله فيه نوع اجتهاد اذ لا يخلو اذ لك
العصر عن مثله فنقول بانه يحمل فيما اما بذهب
الغير ان لم يتبع شمس الائمة **وهو** ناقد
من المنعقد وان كان الفتوى اى على عدم
حلله الا على غير الصلاح ولا يحتاج الى هذا

فان

فان الامام لا يتقى صحة الوقف وجوازه بل
لزومه الا باحدى ثلاث معلومة في حكمنا
فقد حكم الرازى بمذهبه فلا ثلقين بل لا يجوز
نسبته الثلقين للحاكم المذكور لانه خرف
للاجماع وحاشا ان يوجد من مثل هذا القا
ذلك وله منه منة وخة والله اعلم وازاورد
وقال المشاع فيما ذكره قول ابي يوسف
قد يكون رواية غير الامام بجوازه وان انتفى
كونه رواية عنه فقد حكم بمذهبه ابي يوسف
في المشاع ولم يمنع الحرج لعدم توفر شروطه
المانعة فلا ثلقين وبالله التوفيق **والرجوع**
الى الكلام مع السيد يادشاه رحمه الله تعالى
فنقول انه مع الثلقين لا يجزئ الحكم عليه
بالقعة او الفساد وادعا هو نية التعليل
في البعض الكل يستلزم وجوده موصوف

ليقال بوصفه بالاموتية ولا وجود لشي حاله
 التلقين فانتهى ادعا الاهوتية فلا يحتاج لاقا
 دليل من نص ولا اجماع ولا قياس على انا وجدنا
 فكل الامم المحدث مع الاجماع على منع التلقين
 كما قدمناه **فلم** حصول شرط من قلده كما
 قال به العلامة القرافي رحمه الله والله اعلم
 انتهى ثم قال السيد ورحح الامام العلامة القول
 بالانتقال يعني عن غير ما فعله فينقذه في
 صورتين احدهما اذا كان مذهب غير امامه
 احوط كما اذا خالف بالطلاق الثلاث على
 فعل شي ثم فعله ناسيا او جاهلا **وكان**
 مذهب امامه عدم الحث فاقام مع زوجته
 عاملا به ثم خرج منه لقول من يرى فيه وقوع
 الحث فانه يستحب له الاخذ بالاحوط والزام
 الحث والثانية اذا راي القول المخالف لمذهب

امامه دليلا قويا واحدا اذا المكلف مأمورا
 باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم **وهذا**
 موافق لما روي عن الامام احمد والقدرى
 وعليه مشي طائفة من العلماء منهم ابن الصلاح وابن
 حمدان وموالا زرعي انتهى عبارة السيد بادشا
 مختصرا عبارة بن امير حاج لكن مع زيادة
 ذلك البحث الذي علمت ما فيه من امر التلقين
 وقال ابن امير حاج مانصه وقال الرويانى يجوز
 تقليد المذاهب والانتقال اليها بثلاث شروط
 ان لا يجمع بينهما على صورة مخالفة الاجماع كمن
 تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه
 الصورة لم يقل بها احد انتهى **قلت** وهذا
 مويد بلا نضر لما ذكرناه من دفع جواز التلقين
 لاد الشي يتقضى بانتقار كنه او فقد شرطه
 انتهى ثم قال الرويانى وان يعقد فيمن قلده

الفضل بوصول اخباره اليه ولا يقلد اميًّا
 في عَمَايَه وَاِنْ لَا يَنْتَعِ بِخَصِّ الْمَذَاهِبِ وَتَقَبُّبِ
 الْفِرَا فِي هَذَا فِي أَنَّهُ اِنْ ارَادَ بِالرَّخْصِ مَا يَنْقُضُ
 فِيهِ قَضَا الْقَاضِي **وَهُوَ** اَرْبَعَةٌ مَا خَالَفَ
 الْأَجْمَاعَ أَوْ الْقَوَاعِدَ أَوْ النَّصْرَ أَوْ الْفِيَالِ
 الْجَلِيَّ فَمِنْهُ حَسْرٌ مُنْعِيٌّ فَإِنْ صَالَ لَا تَقْرَمُ مَعَ
 تَأَكُّدِهِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ فَأَوْلى اِنْ لَا تَقْدَرُ قَبْلَ
 ذَلِكَ وَارَادَ بِالرَّخْصِ مَا فِيهِ سَهْوَةٌ عَلَى
 الْمُكَلَّفِ كَيْفَ مَا كَانَ يَكْرَهُهُ اِنْ يَكُونُ مَرْقَلًا
 الْأَمَامَ مَا لَكَ فِي الْمُبَاهَاةِ وَالْأَرْوَاثِ وَتَرْكِ الْأَلْقَاطِ
 فِي الْعُقُودِ مُخَالَفًا لِقَوْلِ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَقَبُّبِ
 الْأَوَّلِ بَارِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ بِضَائِرٍ فَإِنَّ مَا لَكَ
 مُتَلَامٌ يَفْلُحُ اِنْ مَرْقَلًا الْأَمَامَ الشَّافِعِي فِي عَدَمِ
 الصَّدَاقِ اِنْ تَكَاحَهُ بَاطِلًا وَالْإِزْمَ اِنْ تَكُونُ
 النِّكَاحُ الشَّافِعِيَّةُ عَنْدَهُ بَاطِلًا وَلَمْ يَقُلْ الشَّافِعِي

اِنْ مَرْقَلًا الْأَمَامَ مَا لَكَ فِي عَدَمِ الشَّهَادَةِ اِنْ تَكَاحَهُ
 بَاطِلًا وَالْإِزْمَ اِنْ تَكُونُ النِّكَاحُ الْمَالِكِيَّةُ بِلَا شَهَادَةٍ
 عَنْدَهُ بَاطِلًا **قُلْتُ** لَكِنْ فِي هَذَا التَّوْجِيهِ
 نَظَرٌ غَيْرُ خَافٍ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ النِّكَاحُ
 عَنْدَ الْقَائِلِ بِهَا الْإِبْشَرُ وَلَهَا وَالْأَقْلِيَّةُ
 النِّكَاحُ فَانْتَفَى جَوَازُ التَّحْلِيْقِ وَانْتَفَى وَافَقَ
 اِبْنُ دَقِيقَةَ الْعَيْدِ الرَّوْيَانِي عَلَى اشْتِرَاطِ اِنْ لَا
 يَجْتَمِعُ فِي صُورَةٍ يَقَعُ الْاجْتِمَاعُ عَلَى بَطْلَانِهَا
 وَأَبْدَلُ الشَّرْطِ الثَّلَاثَةَ اِنْ لَا يَكُونُ مَا قُلْنَا
 فِيهِ تَمَامًا يَنْقُضُ فِيهِ الْحُكْمُ لَوْ وَقَعَ **وَأَنْفَصَرُ**
 الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بَرَّ عَمْدَ السَّلَامِ عَلَى اشْتِرَاطِ
 هَذَا أَوْ قَالَ وَارَادَ كَذَا الْمَاخِذَ اِنْ مُتَقَارِبِينَ
 جَازَ وَالشَّرْطُ الثَّانِي اِنْ شَرَّاحَ الصَّدْرُ لِلتَّقْلِيدِ
 الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ اعْتِقَادِهِ لَكُونِهِ مُتَلَاغِبًا
 بِالْإِزْمِ مُتَسَاهِلًا فِيهِ وَدَلِيلُ هَذَا الشَّرْطُ



قوله صلى الله عليه وسلم والاثم ما حاك
 في الصدر ثم قال يعني ما حاك في صدره
 فهو اثم وان اقتناه غيره انه ليس باثم وهذا
 انما يكون اذا كان صاحبه متمشرا صدره
 للايمان وكان المفتي له يفتي بحج ووطن ومياد
 اليهودي من غير دليل شرعي فاما ما كان مع
 المفتي به دليل شرعي فالواجب على المستفتي
 الرجوع اليه وان لم يشرح له صدره وهذا
 كالرخص الشرعية مثل الفطر في السفر والمض
وقد كان صلى الله عليه وسلم
 احيا ثابا من الصحابة بما لا يشرح به صدر
 بعضهم كأمه بنجر عديهم والتخالد من عمره
 الحديثية مفاضاته لفرش ان يرجع من
 عامه وعلى ان مرافاه منهم يرد اليهم
 وبالجملة فما ورد به نص ليس لمؤمن الاطاعة

وتلقية

وتلقية بانسراج صدره **واما** ما ليس
 فيه نص من الله ورسوله ولا غير يفتي
 بقوله من الصحابة وسلف الامة فاذا وقع
 في نفس المؤمن المظن قلبه بالايمان
 المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه
 شي وحاك في صدره لشيئة موجودة ولم
 يجد من يفتي فيه بالخصلة الامر بخير عن
 رايه وهو متمسك لا يؤثروا عليه وبدينه بل
 مؤمروا وقت بانسراج المصوى فمننا يرجع
 المؤمن الى ما حاك في صدره وان اقتناه هو
 المفتون **وقد** نص الامام احمد على مثل
 هذا **بني** هل مجرد وقوع جواب المفتي
 وحقيقته في نفس المستفتي يلزمه العمل به
 فذهب ابن السمعاني الى ان اول الاوجه
 ان يلزمه وتلقية ابن الصلاح بانه لم

لم يجده لغيره **قلت** وما ذكره ابن
 السمعاني يوافقنا في شرح الزاهد على
 مختصر القندوري وعن أحمد الغياضي العبرة
 مما يعتقده المستفتي وكلما اعتقده من
 مذهب حمله لا حذبه ديانة ولم يحل له
 خلافة انتهى وما في رعاية الحنابلة يلزمه
 بالترامه وقيل وبطنه حقا وقيل ويعمل
 به وقيل يلزمه انظنه حقا وان لم يجد
 حقيقيا اخر لزمه كما لو حكم به حاكم انتهى
 يعني ولا يتوقف ذلك على الترامه ولا ساكو
 نفسه الى صحتة كما صرح به ابن الصلاح
 وذكر انه الذي تقتضيه القواعد وشيئا
 المصنف يعني ابن الطهاسم على انه لا يشترط
 ذلك لا فيما اذا وجد غيره ولا فيما اذا لم
 يوجد ثم في غير ما كتاب من الكتب المذهبية

اي الحنفية المعتمدة ان المستفتي انما يفتي
 قول المفتي لزمه والا فلا حتى قالوا اذا لم
 يكن الرجل فقيها فاستفتي فقيها فافتاه
 بجلا لا وحرار ولم يعزم على ذلك يعني لم يعيد
 به حتى افتاه فقيها آخر بخلافه فاخذ بقوله
 وامضاه لم يجز له ان يترك ما امضاه فيه
 ويرجع الحما افتاه به الاول لانه لا يجوز له
 نقض ما امضاه بجهدها كما ان المقلد لا
 المقلد متعبد بالتقليد كما ان المجتهد
 متعبد بالاجتهاد ثم كما لم يجز للمجتهد
 نقض ما امضاه فكذلك لا يجوز للمقلد ان
 انضالا الامضا بمنزلة انضالا القضا
 يمنع النقص فكذلك انضالا الامضا انتهى
 عبارة العلامة ابن امير حاج بنوع اختصار
قلت ومن ذلك ما قال محمد رحمه

الله في املاية لو ان فقيهما قال لامرأته
 انت طالق البنت وتومئ رأياها ثلاثا ثم قضى
 عليه قاضيا منها رجعية وسعه المقام معها
وكذا كل قضا مما يختلف فيه الفقهاء
 من تحريم او تخليل او اغناق او اخذ مال
 او غيره ينبغي للفقهاء المتقضي عليه لاخذ بقضاي
 القاضى ويدع رايه ويلزم نفسه ما الزمه
 القاضى وياخذ ما اعطاه قال النجاشي وكذا
 رجل لا علم له ابنتى ببلىة فسألهما الفقهاء
 فاقته فيهما كلالا وبجرام وقضى عليه قاضى
 المسلمين بخلاف ذلك **وهو** مما يختلف فيه
 الفقهاء فينبغي له ان ياخذ بقضا القاضى ويدع
 ما افتاه الفقهاء وان قضى له قاضى كلالا او حراما
 ثم رجع الى قاض اخر فقضى له في ذلك بشي يعينه
 بخالف قضا الاول **وهو** مما يختلف فيه الفقهاء

اخذ بقضا الاول وابطل قضا الثانى لان الحكم
 اذا وقع في موضع اجتهاد لم يخبر القاضى من الفقهاء
 نسخة ولا يؤمر حكم الثانى الا ان يكون الاول
 لا يسوغ فيه الاجتهاد فلا يعتد به قال محمد
 ولو ان فقيهما عالما قال لامرأته انت طالق
 البنت **وهو** يرى انهما ثلاث وامضى رايه
 فيما بينه وبينها وعزم على انها حرمت عليه
 ثم راي راي عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ذلك
 هو الصواب وانما تطليقة واحدة بملك الرجعة
 امضى رايه الذي كان عزم عليه من امرأته ولا يدع
 زوجة برأى حدث منه ولا يشبه هذا قضا القاضى
 له بخلاف رواية الاول لان قضا القاضى يهدم
 الراى والراى لا يهدم الراى وان كان يرى ان
 البنت رجعية فعزم على انها واحدة بملك الرجعة
 فعزم على انها امرأته ثم راي انهما ثلاث تطليقات

وَاِنَّمَا لَا تَخْلُلُهُ حَتَّى تَنْتَحِلَ زَوْجًا غَيْرَهُ لَمْ تَحْرُمُوا كَانَتْ
 اَمْرَانَهُ عَلَى خَالِهَا **وَهَذَا** عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ اِنَّهُ
 اِذَا غَرِمَ عَلَى امْضَا الْاجْتِهَادِ لَمْ يَنْقَسِحْ بِاجْتِهَادِ آخَرَ
 كَذَا فِي شَرْحِ الْكَرْخِيِّ عَلَى الْقَدَوِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى
قَبْلَهُ مَرْدُ مَبْعُ عَلَيْهِ مَمْنَعٌ مِنْ قَوْلِ الْأَمَامِ الْأَعْظَمِ
 فِي نَقْضِ وَضُوءِهِ بِخُرُوجِ الدَّمِّ مِثْلًا فِي صَلَاةٍ
 وَطَهَارَتَيْنَا مِنْ تَقْلِيدِهِ الْأَمَامَ مَا لَكَ فِي عَدَمِ النَقْضِ
 بِهِ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى وَطَهَارَتَيْنَا مَا يَتَوَقَّعُ مِمَّا عَلَّمَهُ
 مِنْ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَقْلُدْنَاهَا **وَمَا قَالَ** فِي جَامِعِ
 الْفَضُولِيِّ وَلَمْ يَخْلُفْهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ مَا لَدَا الشَّائِعِ
 فِيهَا خَالَفَ مَذْهَبَهُ وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ قَاضِي حُكْمٍ عَلَيْهِ
 بخلاف مذهبنا انتهى لأن المنع من تقليد الإمام ما لا
 وغيره من الأئمة الثلاثة انما هو على أحد الأقوال
 الثلاثة فيمنع التزم مذهبنا معينا انه يلزمه
 فلا يقلد غيره في مسألة من المسائل والأصح انه

لَا يُلْزِمُهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ غَرَسَ رَحَى التَّخْيِيرِ أَوْ مَوْعَلَى مَا إِذَا
 بَقِيَ مِنْ أَثَارِ الْعَمَلِ السَّابِقِ مَا يَمْنَعُ الْآخِثَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ
 وَلَيْسَ الْعَمَلُ بِمَاجِيحٍ فَتَمَّ عَمَلُهُ أَبْطَالَ الْعَمَلِ السَّابِقِ
 لِأَنَّ الْمَقْلَدَ مُتَعَبِدٌ بِالتَّقْلِيدِ كَالْاجْتِهَادِ وَالْآخِثُ
 لَا يَبْطُلُ السَّابِقُ كَمَا فِي قِصَا امِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍو بِالْخَطَا
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَسْئَلَةِ الْمَشْرُوكَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالْيَمِينَةِ وَالْحَادِثِ
 بِتَشْرِيكِ الْآخِثَةِ الْإِسْقَامَ الْآخِثَةَ لَمْ **وَقَدْ** كَانَ
 قَضَى بِسُقُوطِ الْإِسْقَامِ فِي حَادِثَةٍ ثُمَّ شَرَكَ بَيْنَهُمَا
 فِي هَذِهِ فَقَالَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَعَلَى مَا نَقَضَى وَقَدْ
قُلْنَا أَنْ قَوْلَ الْعَلَامَةِ ابْنِ الْقَهْمَامِ فِي التَّخْيِيرِ الَّذِي
 قَدَّمْنَاهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا قَوْلُهُ فِيهِ انْفِقَاقُ مَعْنَاهُ الدَّخُولُ
 فِي خُصُوصِ الْعَيْنِ لِاخْصُوصِ الْحَبْسِ بِنَقْضِ مَا فَعَلَهُ
 مُقْلَدًا فِي فَعْلِهِ أَمَّا مَا كَصَلَاةٍ ظَهَرَ بِمَسْحِ رِجْلِ الْإِسْرِ
 لَيْسَ لَهُ أَبْطَالُهَا بِإِغْتِقَادِهِ بَعْدَ اِتِّمَامِ لَزُومِ مَسْحِ
 كُلِّ الرَّاسِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ لَا الدَّخُولُ بِمَعْنَى مَنَعَ الشَّخْصِ

من تقليده غير امامه في شئ بفعله مخالفا لما صدق
 منه كصلاة يوم على مذهب خبيثة وصلاة يوم
 اخر على مذهب غيره وان كان المراد بالجوع العمل
 في تطهير مامضى بخلاف معتقد من قلده كما
 يترى من طاهر من التخيير وشرحه في كلامها
 خلافة ومع ذلك قد علمت تقييده بان يتقيد
 بمنع من الفعل لا مطلقا وعلى كل من الامر يثبت
 المدعى وموجو از تقليد الامام مالا والا غير
 فيما يفعله مخالفا لما فعله على مذهب خبيثة
ولهذا قال الكمال المحقق في شرحه على المعقبات
 المستفيضة القدير من باب التحكيم في الفناوى الصغرى
 حكم الحاكم في الطلاق والمضايق قد ذكرنا يفتى به
 وفيما روى عن اصحابنا ماموا وسع من هذا وموان
 صاحب الحاشية لو استفتى فقيها عدلا فافتى ببطلان
 اليمين المضافة وسعدا ثباعت قنواه وامساك

المرأة

المرأة بطلاقها **وروى** عنهم ماموا وسع من
 هذا وموانه اذا استفتى او لافقيها فافتاه ببطلان
 اليمين وسعدا مساك المرأة فان تزوج اخرى وكا
 طف ببطلان وكل امرأة يزوجها فاستفتى فقيها
 فافتاه بفسخه اليمين فانه يفارق الاخرى ويمسك
 الاولى بقولهما انتهى عبارة الكمال رحمه الله تعالى
ومثله في الفناوى البرازية **قلت** فهذا
 بيان المراد بقوله في التخيير لا يرجع فيما قلده فيه
 اى يخصو صريحا مما مثله في قلده ما يوافقو المفتي
 مخالفا للسابق في حاشيته والانا فصر كلامه
 في الاصول اذ هو رجوع لخلاف ما عمل به اذا اراد
 به الجسر واذا اريد العير لا مناقضة **وقد** نص
 عليه في الفناوى الصغرى حيث قال لو افناه مفتي
 بالحل ثم افناه اخر بالحكمة بعد ما عمل بالفتوى
 الاولى فانه يعمل بالفتوى الثانية في حق امرأة اخر

لا في حوالا ولا في عمل بكلام المقيدين في حاد شيز
 انتهى **واعلم** انه يصح التقليد بعد العمل
 كما اذا صلى ظانا صحتها على مذهب ثم تبين بطلان
 في مذهب وصحتها على مذهب غيره فله تقليد
 وتجزي بذلك الصلاة على ما قال في البرازية
روى عن الامام الثاني ومثوا ابو يوسف رحمه
 الله انه صلى يوم الجمعة مغسلا من الحمام
 وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة
 ميتة في بير الحمام فقال اذا اخذت بقول اخواتنا
 من اهل المدينة اذا بلغ الما قلن لم نجعل خبثا
 انتهى **ونقله** العلامة ابن امير حاج عن الفقيه
 على جهة الاستشكال في از المجتهد بعد اجتهاده
 في حكم ممنوع من تقليد غيره من المجتهدين في
 انتهى ولا يدعي علينا لا الايراد على المجتهد المقلد
 في ذلك **واما** صحة الاقدام على التقليد فيما هو

مخالف

مخالف لمذهبه من المسائل فلما قدمناه عن الاصو
 على الصحيح ولما قال في نية الدهر يسئل الامام
 المجتهد رحمه الله عن رجل شاف في المذهب ترك
 صلاة سنة او سنتين ثم انتقل الى مذهب ابي ه
 خنيفة كيف يجب عليه الفضا انقصها على مذهب
 الشافعي او على مذهب خنيفة **فقال**
 على المذهبين قضى بعد ان يعتقد جوارها
 جازا انتهى وهذا نص في صحة التقليد بعد العمل
 بخلاف ما عمل من جنسه فتحصل مما ذكرناه انه ليس
 على الانسان التزام مذهب معين وانه يجوز له
 العمل بما خالف ما عمله على مذهبه مقلدا فيه
 غير امامه مستجمعا شروطه ويعمل بامر من
 منضادين في حاد شيز لا تعالوا لولده منهما بالآخر
 وليس له ابطال غير ما فعله بتقليد امام آخر
 لازامضا الفعل كما مضى الفاضل لا ينقص **ثم**

حقيقة التقليد العمل بقول من ليس قوله احدي
الحجج الاربع الشرعية بلا حجة منهما فليس الرجوع الى
النبى صلى الله عليه وسلم والاجتماع من التقليد
لان كلامهما حجة شرعية من الحجج الاربع وعلى
هذا انصرف الكمال في تحريه **وقال** ابن ابي
حاج وعلى هذا العمل العامي بقول المفتي وعمل
القاضي بقول العادل لان كلامهما وازالة
يكتفى احدي الحجج فليس العمل به بلا حجة شرعية لا يحيا
النظر اخذ العامي بقول المفتي واخذ القاضي بقول
العادل انتهى **قلت** وفيه تامل لار التصرّات
او جياخذ العامي بقول المفتي مجرد اعتراف الدليل فعدم
علمه بالدليل تقليد في الحكم والافعال العامة امضا
فتوكم المفتي وليس بلا ذم الابا امضا بالفعل كما
علمته **وقال** في الحاوي القدسي التقليد جعل
الشك كالغلاة في العتق حقا كان او باطلا ومثو

النوع

انواع واجب وجائز وحرام **قال الواجب** تقليد
المعصوم عن الخطا وهو النبي صلى الله عليه وسلم
المبعوث بالحق وهذا ليس بتقليد حقيقة اذ التقليد
في الشرع عبارة عن قبول قول الغير من غير ان يعرف
حقيقته لكن يسمى تقليدا عرفيا **والنقل** الجائز
تقليد العوام لعلماء الدين في القدوع بالاجماع وفي
اصول الدين فمختلف فيه لاستواء المكلفين به في اضله
ومثو النظر والاستدلال فيما كان معقولا وسهوا
التعلم لما كان معقولا خاصة قدر ما يتعلق به صحة
الايمان والاسلام وفي تقليد العالم للعلماء في القواعد
ايضا اختلاف **واما التقليد** الحرام فهو تقليد
الابا والاحبار في الاباطيل انتهى **نقطة** قال
السيد علي السمرودي رحمه الله لا انكار على من فعل
ما اختلف المجتهدون في تحريمه لان المصيبة واحد
لا نعلمه فلا اثم على المخطئ ولا ينكر الحنفى على الشافعي

النكاح بلا ولي لكونه يرى حله والشافعي يقتصر
على الحنفية فيه ليكن منكر بائنافاق المحسب والمختب
عليه **وقال** الشيكاز الذي قوله في مسيلة
السطرخ انه لا يحرم على الشافعي لعبه مع الحنفى
وانما يحرم على الحنفى **وقال** الشيخ عبدالعزير
عبد السلام ان الاولى التزام الاسد الا حوط
له في دينه اى من كل مذهب كذا فى الافصاح
لابن هبيرة وانفقوا العلماء على استحباب الخروج من
الخلاف اذا كان بين التخييم والجواز فالاجتناب
افضل وان كان فى الاجباب والاستحباب فالفعل
افضل وان كان فى المشروعية وعدمها فالفعل افضل
كقراءة البسملة فى الفاتحة فانما مكرهه عند مالك
واجبة عند الشافعي مستنسخة عند ابى حنيفة فان
ورد ما لا يمكن الخروج من الخلاف فيه نحو الجهر
بالبسملة مستنسخة عند الشافعي والاسرار بها سنة

عند ابى حنيفة واحمد وعند مالك السنة ترك ذكرها
فقى مثل هذا الا فى اتباع الاكثر وعلى هذا ترى
ما استمر من الخلفاء الراشدين من ترك الجهر بها
فى الجوامع مع ان الخطباء قد يكون منهم من يعتقد
مذهب الشافعي اذ انهم استمروا على الاسرار بها لما
ذكر **وهو** المابغى من الجهر لاى مع الاكثر فلو لا
ذلك لجهرت انتهى كلام ابن هبيرة رحمه الله تعالى
واعلم ان السنة شأنها عدم الملازمة عليهما
بما يودى الى اعتقاد العوام وجوبها **وقد** حقق الحكماء
ابن المهنا ان الاحتياط فى ترك الفرافض للمام فى جميع
الصلوات لا راقوى الدليلين منع الماموم من القراءة
خلف الامام مطلقا والله الموفق نعمه وكرمه وكان
الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الثلاثاء
المبارك سابع جمادى الثانية من
الحق النبوية على صاحبها افضل
الضلالة والسلام والحمد
لله رب العالمين
امين